ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.02].

ظاهرة الهجرة في تاريخ المغرب المعاصر
الهجرة المغربية نحو فرنسا ما بين ١٩١٢ـ١٩٦٠ نموذجًا

صهيب الحجلي
مدير فضاء الذاكرة التاريخية -وزان
باحث دكتوراه -جامعة الحسن الثاني
الدار البيضاء – المملكة المغربية

مُلَخّصْ

يطمح البحث الذي بين أيدينا، إلى مقاربة موضوع الهجرة المغربية صوب فرنسا ما بين ١٩١٢–١٩٦٠ مقاربة تاريخية تسعى إلى معالجة ظاهرة الهجرة المغربية باعتبارها لبنة من الاساس التاريخي الذي بني عليه المغرب الحالي. فإذا كان منطق المؤرخ يؤمن بأن التاريخ هو فهم للماضي واستشراف للمستقبل، فإن ماضي المغرب المرتبط بالهجرة يمكن أن نفهم من خلاله الحال الذي يعيشه المغرب الآن كما يمكن أن نتنبأ بمستقبله كذلك. ولمناقشة هذه الظاهرة سعينا إلى اعتماد مناهج متنوعة، كالتاريخ المقارن وذلك لما له من أهمية في كشف وصبر التباينات والتباعدات التي تظهر بشكل واضح من خلال العنصر المقارِن والعنصر المقارَن به، مما يتيح لنا الفرصة لاستكشاف الأحداث التاريخية وتأويلها أيضا، وتماشيا مع موضوع مقالنا، سعينا إلى عقد مقارنة بين المهاجرين المغاربة المقيمين بفرنسا بنظرائهم من الدول الأخرى، سواء الدول المغاربية أو الدول الأجنبية القيمة كذلك بنفس البلد، متأكدين من أنه بدون تاريخ مقارن من المستحيل الحصول على استنتاجات سوسيولوجية عامة من الأحداث المنفردة" كما أنه لا قيمة لعمل كهذا إلا إذا استند إلى المنهاج المقارن. وإلى جانب المنهاج المقارن في التاريخ، تم الاعتماد كذلك على التاريخ الكمي، إذ من خلاله سعينا إلى إيضاح مجموعة من النقاط المرتبطة بموضوع مقالنا، فتم استخدام قواعد البيانات والإحصائيات إذ بالاعتماد عليها تمكنا من تصنيف المادة التاريخية وتنسيقها وتحليلها، فأغلب المصادر التي اعتمدنا عليها اعتمدت بشكل كبير على الأرقام المتمثلة في الإحصائيات المقدمة، هذه الاخيرة تم تحويلها إلى مبيانات وإلى جداول تسهل على القارئ والمطلع عملية الفهم والاستيعاب.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٢١ أكتوبر ٢٠١٥
تاريخ قبول النشر: ٠٧ يناير ٢٠١٦

كلمات مفتاحية:
المتربول الأم، اليهود المغاربة، الهجرة المغربية، تاريخ المغرب المعاصر، الجاليات الأجنبية في فرنسا

معرّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0051262

الاستشهاد المرجعي بالمقال:
صهيب الحجلي. "ظاهرة الهجرة في تاريخ المغرب المعاصر: الهجرة المغربية نحو فرنسا ما بين ١٩١٢-١٩٦٠ نموذجًا".- دورية كان التاريخية.- السنة الحادية عشرة- العدد التاسع والثلاثين؛ مارس ٢٠١٨. ص١٣٥ -١٤٢.

مُقَدِّمَةٌ

انتقل موضوع الهجرة الدولية، بما ينطوي عليه من شبكة معقدة من الانعكاسات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلى صدارة الاهتمامات الوطنية والدولية عملت معه جل الأطراف المعنية على التكثيف من تنفيذ سياسات واستراتيجيات للتأثير على مستويات الهجرة الدولية وأنماطها، فأدت بذلك المناقشات المتعلقة بقضايا مثل البطالة، وتحويلات العمال، انخفاض الخصوبة، وشيخوخة السكان، وهجرة الأدمغة والعقول، والإدماج الاجتماعي، وكراهية الأجانب، إلى استئثار الموضوع باهتمام متزايد من طرف الباحثين الأكاديميين المغاربة والأجانب المنتمين لحقول معرفية متعددة كعلم الاجتماع والجغرافيا والاقتصاد والأنثروبولوجيا والقانون وما إلى ذلك.

وضمن قضية الهجرة الدولية وحسب البيبليوغرافيا المتوفرة، فإن الهجرة المغربية نحو فرنسا شكلت أحد أبرز القضايا التي أسالت مداد العديدين، استرعت انتباه مجموعة من الباحثين والمنظمات المهتمة، لتظفر بنصيب الأسد من الدراسات اعتبارا

لأسبقيتها وكلاسيكياتها وكذا اعتمادًا على أرقامها وتعدادها الكمي مقارنة بباقي البلدان المستضيفة كإيطاليا أو اسبانيا مثلاً. هذا، وإيمانًا منا بالخلل الحاصل على مستوى الأدبيات التاريخية من حيث التعامل مع الظاهرة بشكل خاص، فسيطمح مقالنا الذي اخترنا له كعنوان "ظاهرة الهجرة في تاريخ المغرب المعاصر: الهجرة المغربية نحو فرنسا ما بين ١٩١٢-١٩٦٠ نموذجًا"، مقاربة الموضوع مقاربة تاريخية سنسعى من خلالها على وضع الظاهرة في إطارها التاريخي من خلال المراحل المختلفة التي تزامنت مع الترابطات الهيكلية بين المغرب وفرنسا، ومن تم العمل على تحليل أهم الأسباب التي أدت إلى تواصل زخم هذا النمط من الهجرة منطلقا من جملة من الاستفسارات والتساؤلات من قبيل: ما هي الأصول التاريخية لظاهرة الهجرة العمالية في فرنسا؟ ما هي الأصول الجغرافية للمهاجرين المغاربة نحو فرنسا؟ ما هي أهم خصائصهم المهنية؟ وما هو الثابت والمتغير في ظاهرة الهجرة المغربية عقب احراز المغرب على استقلاله سنة ١٩٥٦؟

١-البدايات الأولى لعملية الهجرة في المغرب

ترتبط البدايات الأولى لعملية الهجرة في المغرب ارتباطا وثيقا بنسق العلاقات الاستعمارية التي توطدت بين الدول الكلونيالية ومستعمراتها في الخارج، ما يجعلها تنتمي إلى نموذج الهجرة الاستعماري (Le Modèle Migratoire Colonial)،[١] ويعني استعمال هذا المفهوم أن الخصائص الرئيسية لهذه الهجرة والاليات التي تخضع إليها هي فريدة من نوعها ولا مثيل لها، كما أن المجال الذي تنتمي إليه هو مجال متجانس يستمد تجانسه من الهيمنة الاستعمارية، فميلاد وتطور هاته الهجرة ليس إلا أحد أثار الاستغلال الاستعماري الذي عكس التحولات التي طرأت على بنى الاقتصاد الرأسمالي، ومما لا شك فيه أن أحد الشروط الأساسية اللازمة لبدء عملية الانتاج تقتضي- وجود قوة عمل محررة من أية علاقة إنتاج سابقة على الرأسمالية يمكن أن تغني قوة العمل عن الاضطرار لبيع هذه القوة نظير أجر،[٢] ولقد تم ذلك تاريخيا بتحطيم البنى الاجتماعية الكائنة وتغيير أنماط الانتاج و بنى التبادلات الاقتصادية الداخلية والخارجية باتخاذ إحدى الوسيلتين: الاستعمار العسكري المباشر (الجزائر) أو الية الاستعمار المقنع (الحماية بالنسبة للمغرب وتونس).

وعلى الرغم من أن مسؤولية الاستعمار عن الهجرة المغربية قد أصبحت من البديهيات، فلا بأس بالذكر، على أن أغلب الكتابات السابقة انطلقت جميع تحاليلها المتعلقة بظاهرة النزوح الريفي والهجرات الداخلية والخارجية من نظرة إيديولوجية تبرر النظام الاستعماري بشكل مباشر أو غير مباشر بالتركيز على الأسباب الديمغرافية والبطالة، أي بترديد المقولة التي مفادها أن الدول المتخلفة توفر يدا عاملة للدول المتقدمة، وكمثال على هذه التحليلات الديمغرافية نسوق ما عبر عنه Robert Montagne و L. Chevalier على أن سكان شمال افريقيا تعودا على الهجرة بحثا عن العمل والموارد، وفرارا من المناطق حيث تكون الكثافة السكانية جد مرتفعة، لكن لو كان هناك فائض فعلي في السكان، فكيف نفسر- إذن الواقع العام الخاص بسكان المدن الذين كانت تشكل نسبتهم فقط ٥% من العدد الاجمالي للسكان؟[٣] وإذا كانت المناطق المغربية تفتقر للموارد الطبيعية لا توفر الحاجيات الأساسية للسكان، وبما أن الهجرة إلى فرنسا ما هي إلا امتداد طبيعي للهجرات العادية بحثا عن الماء والكلأ، فلماذا تدخلت فرنسا عسكريا لتفويضها للمعمرين الأوربيين؟

هكذا، لا بد إذن من الرجوع إلى السياسة الاستعمارية لدراسة تطور الهجرة المغربية، لكن قبل الخوض في ذلك يجب أن نطرح سؤالاً جوهريًا فيما تمظهر زمنيًا الفوج الأول من المهاجرين المغاربة؟

ما يعرف عن فرنسا أنها غدت أواخر القرن التاسع عشر بلدا تقليديا في استقبال الهجرات الشمال-إفريقية،[٤] لكن مع ذلك لم يكن للعمال المغاربة أي تواجد يذكر قبل عشريات القرن العشرين، وقد كان هذا نتاجا لمعطى أن اليد العاملة المغربية كانت تحت تصرف الرأسمال الفرنسي- في مستعمرات ما وراء البحار وكانت جدواها تكمن في بقائها في بلدانها الأصلية، ما يعني أن الهجرة المغربية صوب فرنسا قبيل سنة ١٩١٢ كانت ذات معطى "جواري" Voisinage،[٥] هذا النمط من الهجرات لم يكن وليد مصادفة عفوية ولم ينطلق من فراغ، وإنما كان امتدادا لتيارات هجروية داخلية عرفها المجتمع المغربي قبل نظام الحماية بعقود منها ما كان قد اعتاد عليه سكان منطقة الريف من هجرات متتالية وموسمية إلى المناطق الغربية للجزائر بقصد المساهمة في الأشغال الفلاحية الفصلية من حصاد وجني للعنب في الضيعات الشاسعة التي كان المستعمرون الفرنسيون قيد استغلالها فكانت تقديرات هؤلاء الموسميين تتراوح سنويا أواخر القرن التاسع عشر- وبدايات القرن العشرين ما بين ١٥٠٠٠ و٢٠٠٠٠ مهاجر.[٦]

كما لعبت الظروف الطبيعية التي شهدها المغرب في سنوات ١٨٧٨، ١٨٨٧، ١٩٢٥، ١٩٣٠، ١٩٣٤، ١٩٤٠ دورًا أساسيًا في تيار الهجرة المجاورة، فقد عرف المغرب خلال هذه السنوات قلة التساقطات المطرية نتج عنه توالي سنوات الجفاف وانتشار المجاعة قذفت بأفواج هائلة من المهاجرين الريفيين نحو الجزائر الفرنسية، فسجل في وهران وحدها ما يناهز ٥٠٠٠ مغربي كانوا ذي مشاركة سنوية في مزارعها وضيعاتها[٧] غير أن هذه الهجرة المجاورة التي كانت وقائعها تتفاعل ضمن دائرة المد والجزر بين مجتمعات متقاربة تخضع في بنيتها لعوامل طبيعية وجغرافية، سرعان ما عرفت تقلبات جذرية منذ العقد الأول من القرن العشرين جراء عوامل أجنبية زعزعت بشدة معطيات وخصوصيات الهجرة المجاورة، ذلك أن المد الاستعماري الكاسح وما فرضه من حماية فرنسية واسبانية كان من تبعاته أن توافدت أفواج مهمة من المعمرين مباشرة بعد الغزو العسكري حتى أن عددهم ارتفع من ٥١,٥٥٠ معمر سنة ١٩٢١ إلى

٣٦٠,٠٠٠ عام ١٩٥٢[٨] أقدمت سلطات الحماية على إثره على تكوين رصيد هائل من الأراضي الخصبة خلقت معطى جديد سمي بأراضي الاستعمار Terres de Colonisation فأصبحت الهجرة المجاورة بهذه المعطيات تخضع أساسًا لاعتبارات سياسية وعسكرية كانت تقتضيها سياسة الحماية.

٢-الموجات الأولى للهجرة المباشرة نحو فرنسا "المتربول الأم"

كانت هذه إذن، المميزات الأولى الهجرة المغربية ذات الصلة بفرنسا، أما عن الموجات الأولى للهجرة المباشرة نحو فرنسا "المتربول الأم" كانت قبيل فترة الحرب العالمية الأولى حيث تم استغلال عمالة دول شمال افريقيا للعمل في المصانع والمناجم، وقبل أن تنتظم حركة الهجرة من المغرب إلى فرنسا، يشير المؤلف (Joany Ray) في مؤلفه (Les Marocains en France) إلى أنه حوالي سنة ١٩٠٩ –أي قبل فرض الحماية- كان هناك عدد يناهز المئة من عمال منطقة سوس في مصنع لصهر المعادن بمدينة نانت (Nantes)[٩] ويبقى هذا العدد استثنائيًا وقياسًا محدودًا للمهاجرين المغاربة مقارنة بالسنوات التي تلت سنة الحماية. فقد كان من أهم الانشغالات السياسية والعسكرية لسلطات الحماية في هذه الفترة المحافظة على أراضي الاستعمار وحشد إمكانيات بشرية ومادية للنهوض باقتصادياتها ودعم فيالقها العسكرية، فأخذت وزارة الحرب على عاتقها مهمة استخدام أفواج اليد العاملة المغربية في الاقتصاد الفرنسي بإنشاء مصلحة تنظيم عمال المستعمرات[١٠] (Service de l'Organisation des Travailleurs Cloniaux) التي باتت تمارس رقابة مباشرة وغير مباشرة على حركة الهجرة.

جدول رقم (١)

أعداد المهاجرين المغاربة خلال الحرب العالمية الأولى[١١]

المشاركون في الحرب	٤٠٣٩٨
العمال	٣٥٥٠٠
(القتلى والأسرى)	٩٠٠٠
المجموع	٧٥٨٩٨

شكلت طبقة المهاجرين المغاربة انطلاقًا من معطيات الجدول جالية مهمة وضخمة ضمن الجاليات الأجنبية بفرنسا، إلا أن هناك تضاربًا للآراء فحين نجد العربي طلحة قد عد قوام المهاجرين المغاربة في ٨٤٨٩٨ فرد، كان تعداد المهاجرين حسب تقرير المؤلف (Pierre Devillars) ما بين ١٥٠٠٠ و٢٠٠٠٠ فرد،[١٢] لكن هذا التضارب في الآراء والغموض في المعطيات الرقمية اختلاف يسهل تفهمه، طالما هي إحصاءات تقريبية فقط، وطالما كان من الصعب التمييز بين جنسيات المهاجرين المغاربين آنذاك. لكن يبقى القاسم المشترك بين هذه الطروحات أنه غداة انتهاء الحرب هُجر معظم الشغيلة الأجنبية إلى أوطانهم ومن ضمنها الشغيلة المغربية لطبيعة عقود العمل المؤقتة(Le Contrat de Travail Temporaire (CTT كما تتقاطع فيما بينها على أن الهجرة المغربية إلى فرنسا لم تنطلق إلا قسرا أثناء الحرب العالمية الأولى وذلك نتيجة الحاجة الملحة التي فرضتها ظروف التعبئة العامة، وبالتالي قد لا يكون من الصواب الحديث عن هجرة اختيارية طالما أن حرية الاختيار كانت غائبة، لكن وحتى غضون ١٩١٩ كانت المعطيات الرقمية للمهاجرين المغاربة تتراوح بين ٢٥,٠٠٠ و٣٠,٠٠٠ مهاجر وهذا راجع إلى انتعاش الاقتصاد الفرنسي والحاجة إلى تعويض الخسائر الناجمة عن الحرب مقابل انعدام أية رقابة فعلية على المهاجرين الجدد حتى حدود سنة ١٩٢١ رغم معارضة أرباب العمل الفرنسيين بالمغرب الراغبين في تنمية الحماية، فسجل بذلك تيار الهجرة زيادة كبيرة حيث سجل قدوم ٤٠٠ مهاجر من منطقة سوس وحدها لحقتهم بعد ذلك بقليل مجموعات جديدة رفعت العدد إلى ٩٠٠ من المنطقة نفسها اشتغلت بمناجم با-دو-كالي[١٣] Pas de Calais.

أمام هذا التيار الجارف من المهاجرين المغاربة، عملت سلطات الحماية على فرض رقابتها على كل هجرة واستصدرت ظهيرا بتاريخ ٢٧ شتنبر ١٩٢١ يمنع فتح المكاتب الوسائطية في عمليات التشغيل بالخارج ثم أردفته ظهيراً سنة ١٩٢٤ يمنع منعا باتا تصدير اليد العاملة المغربية إلى الخارج،[١٤] لكن رغم إجراءات الحظر هذه، شهد تيار الهجرة استمرارية فسجل ٢١,٠٠٠ مهاجر مغربي سنة ١٩٣٠ معظمهم لحق بالمصانع الفرنسية عن طريق الهجرة السرية عبر الجزائر حدا بالسلطات الفرنسية إلى ترحيل معظم المهاجرين صوب بلدانهم الأصلية. أعقبته إصدار ظهير جديد في ٢٧ أكتوبر ١٩٣١ ينظم حركية العمال المغاربة ويقيد شروط خروجهم من المنطقة الفرنسية من المغرب بوجوب حصولهم على جواز سفر من رئيس الناحية التي ينحدرون منها بعد تقديم طلب في شأن ذلك معززا بعدد من الوثائق (بطاقة التعريف، لائحة السوابق العدلية، شهادة طبية، شهادة من القابض العام تؤكد وضع مبلغ ١٠٠٠ فرنك كضمانة لتغطية تكاليف العودة الاضطرارية).[١٥]

لكن أمام الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته فرنسا سنة ١٩٣٦ وأمام تصاعد قدرات ألمانيا الصناعية والعسكرية، اعتمدت فرنسا سياسة جديدة للهجرة باستصدار ظهير مؤرخ في ١٣ يوليوز ١٩٣٨ أنشأت بمقتضاه أول مصلحة رسمية مكلفة بالهجرة أسند إليها مهمة تأمين احتياجاتها من العمال والتعاقد مع أرباب العمل الأوربيين[١٦] ولعل أبرز عملياتها الرقابية على تيار الهجرة المغربية كانت بين سنة ١٩٣٨ و١٩٤٠، حيث أشرفت على تنظيم ثلاث مجموعات من العمال تضمنت كل واحدة منها ٥,٠٠٠ عامل اختص أفراد المجموعتين الأولى والثانية للاشتغال في الميادين الفلاحية وعلى الأخص في مزارع الشمندر السكري في كل من المناطق التالية: Marne, La Seine-et-Oise, La Seine-et-

La Somme, Les Ardennes وكان هذا الصنف يهم خصوصا المناطق المتعودة على توفير اليد العاملة الفلاحية الموسمية للجزائر الفرنسية (المناطق الشرقية والأطلس)، بينما أرسلت المجموعة الثالثة للعمل في المصانع الحربية ودعم الفيالق العسكرية الفرنسية، حيث كان قوامهم عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية ما تعداده ١٢,٠٠٠ عسكري مغربي أضيف إليهم فيما بعد فوج لا بأس به تم إنزاله في ١٥ غشت ١٩٤٤ بشواطئ جنوب فرنسا.[١٧]

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبعد تسريح أغلب العمال والعسكريين إلى بلدانهم الأصلية، لجأت فرنسا اضطراريًا إلى "ضرورة الهجرة" للمساهمة في برامج إعادة البناء والاعمار وتنشيط الحركة الاقتصادية، فقد تمخض عن الحرب وضع ديمغرافي واقتصادي[١٨] مزري جعلاها في حاجة ماسة لانتداب اليد العاملة الأجنبية فأنشأت لذلك هيئة تمارس رقابتها على تيارات الهجرة باتت تعرف بالمكتب الوطني للهجرة Office National d'Immigration (O.N.I) في ٢ نونبر ١٩٤٥، ولتقريب الصورة أكثر، نشير إلى أن المكتب ONI أشرف على تشغيل ٤,٠٠٠ مهاجر مغربي لفائدة مفاحم فرنسا Charbonnages de France في الفترة المتراوحة بين ١٩٤٦ و١٩٤٨ فقط،[١٩] لكن على الرغم كن هذه الاجراءات فقد شهد تيار الهجرة الخفي استمرارية كما في فترة ما قبل الحرب، بحيث فبرك المغاربة طرقا سرية للولوج إلى فرنسا عن طريق مرورهم بالجزائر حيث يستحصلون على أوراق ثبوتية للاقامة والعمل ليدخلوا إلى فرنسا كجزائريين كحل جراء القانون الصادر في شتنبر ١٩٤٧ الذي منح الجنسية الفرنسية للجزائريين ما ألغى قيود تحركاتهم نحو فرنسا، فكان قوام الشغيلة المغربية المهاجرة إلى فرنسا بهذه الطريقة ما تعداده ١٢,٠٠٠ شخص سنة ١٩٥٠.[٢٠]

٣-البروز التدريجي لتيار الهجرة الطلابي بداية الخمسينيات

هذا، ولم تعرف بدايات الخمسينيات هجرة بمعطى رقمي لافت للانتباه، فقد شهد تيار الهجرة ركودا وتراجعا ملحوظا، وهذا راجع للانكماش الاقتصادي في الفترة الممتدة ما بين ١٩٥٠-١٩٥٥، فكان لها تأثير مباشر على سوق العمل وعلى تيارات الهجرة الأجنبية نحو فرنسا، كما كان للمد المهم للمقاومة المغربية ضد الاستعمار عميق الأثر على معطيات الهجرة بتشديد الرقابة على التحركات السكانية طوال هذه الفترة، خاصة بعد نفي السلطان محمد الخامس سنة ١٩٥٣ [٢١] ولن تظهر من جديد إلا بعد الاستقلال سنة ١٩٥٦ لتأخذ منحى جديدا، فبالإضافة إلى الهجرة العمالية بدأت بوادر تيار هجروي تتراءى منذ هذه الفترة تمثلت في إقبال الطلبة المغاربة على الجامعات والمعاهد الفرنسية سعيا لتحصيل المؤهلات العلمية التي أصبح عهد الاستقلال يتطلع إلى اكتسابها نظرًا لغياب البنى التعليمية للدراسات العليا في المغرب، وينضاف إلى هذه الأسباب مسألة التبعية الثقافية بسبب السيطرة التامة لنظام التعليم الفرنسي على المؤسسات التعليمية المغربية، فاعتبرت الجامعات الفرنسية كنتاج لهذه المعطيات امتدادًا طبيعيًا لهذه المناهج التي رسخت مع بداية عهد الحماية.

جدول رقم (٢)

أعداد الطلبة المغاربين المسجلين في المعاهد الفرنسية ١٩٥٩-١٩٦٠[٢٢]

الجنسيات	أعداد الطلبة
مغاربة	١١٥٤
جزائريون	٣٢٥١
تونسيون	١٣٧٧

نتاجًا لهذه المعطيات نجد أن عدد الطلبة المغاربة المسجلين بالمعاهد الفرنسية، هو رقم لا بأس به مقارنةً بالبلدان المغاربية الأخرى التي كانت ذات سبق في خوض مضمار استكمال الدراسة في الخارج، وما يدل على أهمية الرقم كذلك، هو أنه كان من أصل ١٦٠٠ طالب مغربي كانوا مرسلين لمتابعة الدراسة في الخارج في هذه السنة، سجل ١١٥٤ طالب منهم في المعاهد الفرنسية أي بنسبة تفوق (٧٤%) من مجموع الطلبة المهاجرين.[٢٣]

٤-هجرة اليهود المغاربة نحو فرنسا

وقد سجلت الفترة كذلك انطلاقة قوية لهجرة اليهود المغاربة نحو فرنسا، وهذا لا يعني بأن هجرة اليهود المغاربة تجلت في هذه الفترة فقط، فقد كانت جالية يهودية لا بأس بها دخلت التراب الفرنسي- وتوزعت بالمدن الفرنسية خاصة منها مارسيليا وليون، إلا أن تمركزهم هم بالأساس المنطقة الصناعية Saint-Fons جنوب Lyon، وهذا الجدول يبرز تطور الجالية اليهودية المهاجرة في المنطقة.

مبيان رقم (١)

تطور الجالية اليهودية المهاجرة في منطقة[٢٤] Saint-Fons

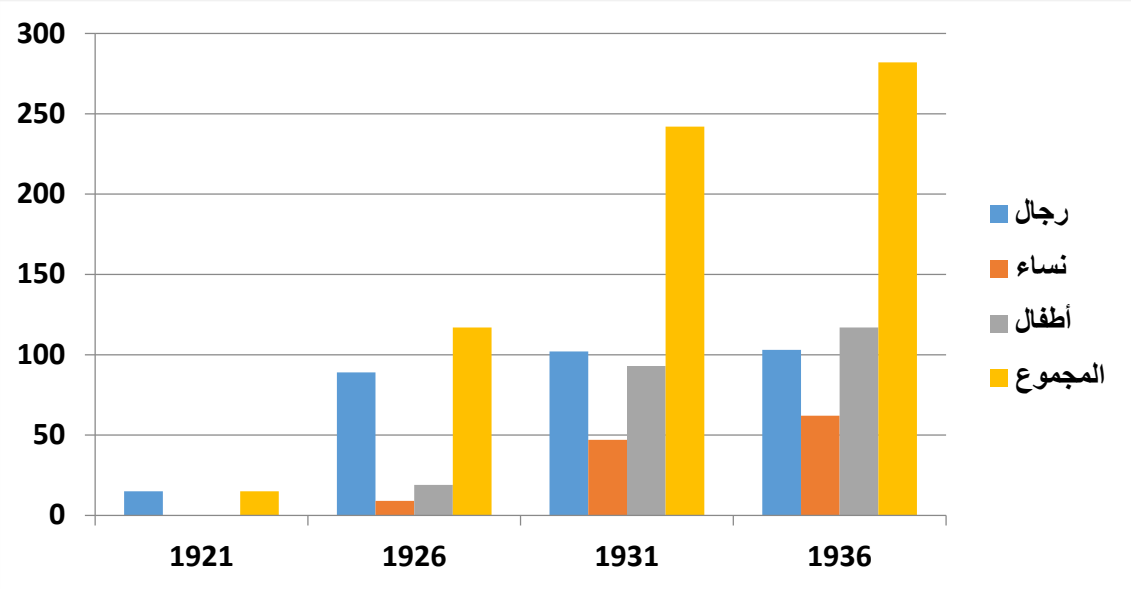

أما عن هجرة اليهود التي تلت الحرب العالمية الثانية، فقد كانت مع قيام الكيان الصهيوني في فلسطين سنة ١٩٤٨ حيث بلغ عددهم حوالي ٢٥,٠٠٠ مهاجر ما بين ١٩٤٨ و١٩٥١، لكن انطلاقتهم القوية نحو فرنسا اندرجت في عدة أسباب أهمها أن النشاطات الاقتصادية التي كانت تعتمد عليها هذه الفئة من المغاربة تجسدت أساسا في التجارة، إلا أنه نتاجا لاستحواذ اليهود السلافيين على بنى الدولة الصهيونية، فرض على المهاجر اليهودي المغربي ممارسة أعمال لم يهيأ إليها من قبل، من قبيل الأشغال الزراعية والعمومية (بناء الطرق،...) شأنه شأن اليهودي ذو الأصول المشرقية، لهذا فإن جزءً مهما منهم اتجه نحو فرنسا حيث ناهز تعدادهم بفرنسا ٢٠٠٠ فرد سنة ١٩٥١، وإذا ما دققنا النظر في عدد المغاربة الحاصلين على الجنسية الفرنسية منذ ١٩٤٨ يتبين أنهم كانوا دائما ينتزعون حصة الأسد وفي ارتفاع مستمر، وهذا راجع إلى تعاطف المجتمع الدولي معهم في كل أزمة عصيبة يواجهها الكيان الصهيوني. كما شهد تيار هجرة اليهود المغاربة نحو فرنسا نشاطه بعد سنة ١٩٥٦عند تنامي الحركة الوطنية للمطالبة بالاستقلال وتأجج للآراء الداعية إلى ترك المغرب بعد استفحال البروباغاندا الصهيونية التي كانت تحذرهم من رفع الحماية عنهم فور استلام الوطنيين زمام الحكم بغية تعمير أرض فلسطين.[٢٥]

وإجمالاً، فقد كانت السياسة الاستعمارية مسؤولة إلى حد بعيد عن تيارات الهجرة المغربية نحو فرنسا حيث أدى تغلغل الاقتصاد الرأسمالي في المغرب إلى القضاء على البنيات التقليدية للإنتاج وإفراز بطالة هيكلية ما أخضعها للمتطلبات الكلونيالية منذ العقد الأول من القرن العشرين، وبقي يتحكم فيها تبعا لرغباته، فنراه تارة يشجع الهجرة إلى فرنسا بعمله على جلب المغاربة للعمل في مصانع التعدين وصناعة المعدات الحربية قبيل الحرب العالمية الأولى، وتارة أخرى يصدر مراسيم لتحريمها عند احتياجه لليد العاملة لخدمة مصالحه في المغرب.

مبيان رقم(٢)
التطور العام لأعداد المهاجرين المغاربة نحو فرنسا
١٩١٥-١٩٦٠[٢٦]

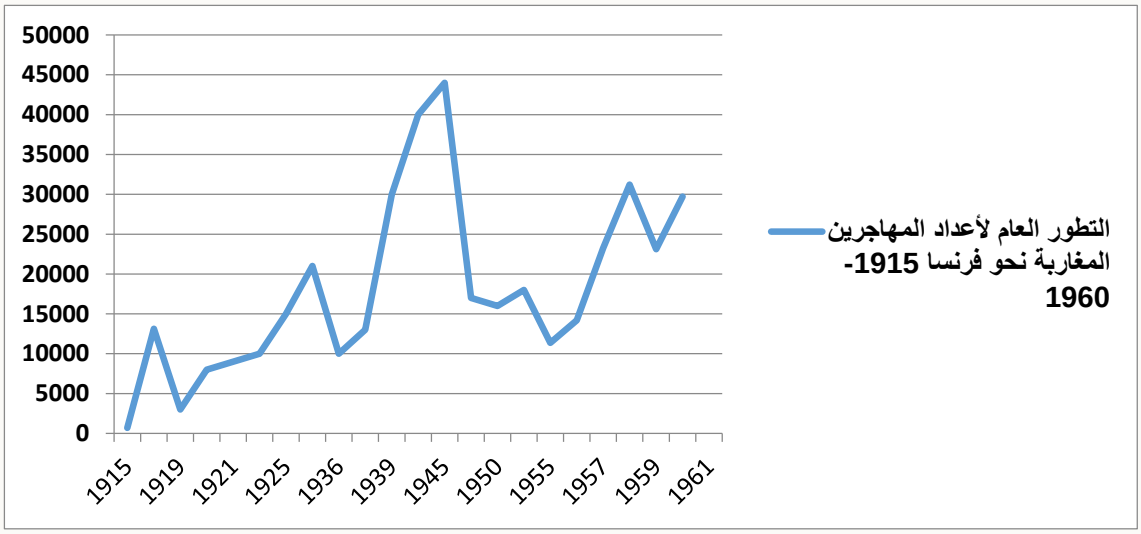

٥-عقد الستينيات واستئناف المد الهجروي المغربي

مع عقد الستينيات من القرن الماضي، انطلقت حركة الهجرة المغربية في توسعها وتنوع توجهاتها بشكل لم يسبق له مثيل، فلم تعد مقتصرة على فرنسا، بل تعددت إلى بلدان أوربا الغربية مثل بلجيكا وهولندا وألمانيا، وانجلترا والبلدان الاسكندنافية، وحتى إلى البلدان التي كانت حديثة العهد بنزوح مهاجريها عنها كإسبانيا وإيطاليا اللتين أصبحتا بعد ذلك من البلدان المستقبلة للمهاجرين من مختلف العوالم،[٢٧] إلا أن حصة الأسد كانت دائمًا ما تؤول إلى فرنسا، فقد تميزت تيارات الهجرة المغربية صوب فرنسا في فترة ما قبل الستينيات من القرن الماضي بسمة أساسية تمثلت في الطابع الاجباري وقد تمخض عن هذا الطابع القسري حتميات خصائصية، بحيث تركزت الإهتمامات منذ البدايات الأولى للفرنسيين في مميزات خاصة للمهاجر المغربي من قبيل الأصل الجغرافي الخاص وأولوية مناطق على أخرى، وهو ما عنى الرغبة الرأسمالية الفرنسية في استجلاب مجموعات من خصائص جغرافية بعينها أكثر من غيرها من الفئات السكانية الأخرى في مناطق أخرى، وقد فرض هذا أيضا ضرورة مهنية_ بحيث شكلت هذه المناطق موردا أساسيا لتأمين حاجيات فرنسا من اليد العاملة الفلاحية والمنجمية، فرضت معها ضرورة التمركز الجغرافي الضيق بالمحافظات الفرنسية.[٢٨]

لكن مع مطلع الستينيات تطورت رغبات المغاربة لتصل إلى الاشتغال في قطاع التجارة والخدمات وذلك راجع إلى ما حظيت به من تكوين وتأهيل من طرف الشركات الفرنسية التي عملت كل ما بوسعها لتأهيل هذه الشريحة المرغوب فيها والمفضلة على اليد العاملة الجزائرية والتونسية، وتستغل هذه الشركات فقر اليد العاملة المغربية من حيث الوعي النقابي والسياسي خاصةً تلك الشريحة التي تنحدر من الجنوب والتي ترى في فرنسا تلك الجنة الموعودة التي ستنتهي فيها مشاكلهم الاقتصادية، حيث كان الجنوب المغربي إلى أمد قريب المزود الأساس للاقتصاد الفرنسي على مستوى اليد العاملة إلا أن هذه القاعدة لم تكن لتصمد أمام التطورات التي عرفتها فرنسا والمغرب على حد سواء حيث دخلت الريف والمراكز الحضرية في غمار التنافس مع الجنوب لتزويد فرنسا باليد العاملة خصوصًا بعد انشاء مراكز التشغيل بعدد من المراكز الحضرية وعلى رأسها الدار البيضاء التي أضحت تؤمن أكبر نسبة للمهاجرين واليد العاملة للاقتصاد الفرنسي.

خَاتِمَةٌ

كانت هذه إذن أهم الخصائص المميزة للهجرة المغربية نحو فرنسا مرحلة ما قُبيل سنة ١٩١٢ (عهد الحماية الفرنسية-الاسبانية على المغرب) ومطلع الستينيات، والتي ترتبط كما هو باد ارتباطًا وثيق بالظرفيات المحلية والدولية العامة والخاصة. ولا ندعي -على الرغم من كل ما تم الوصول اليه-أننا أحطنا بالظاهرة من كل جوانبها، وأننا أعطينا إجابات كافية شافية للإشكاليات أو الأسئلة المتبلورة عنها، بقدر ما سعينا إلى تقديم مساهمة شخصية في الموضوع، مستفيدين من خلاصات الأبحاث والدراسات السابقة، علها تسد جزءًا من الفراغ الذي تعرفه الدراسات والبحوث المهتمة بتاريخ الهجرة المغربية.

الهَوامِشُ:

(١) علي سكاح، **المهاجرون المغاربيون في فرنسا وإشكالية الاندماج**، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون، جامعة محمد الخامس الرباط ١٩٩٩، ص. ٢٧. من ناحية أخرى، يوضح منظرو الاقتصاد الماركسي وعلى رأسهم Otto Bauer على أن الرأسمالية المالية عندما تصل إلى مرحلة معينة من التطور تكون بحاجة إلى استقطاب واستغلال الهجرة من أجل الحفاظ على أكبر قدر ممكن من معدلات الفوائد، وهكذا يظهر بوضوح أن حركات الهجرة تشكل عنصرا أساسيا وحيويا لمختلف مراحل التطور الرأسمالي. فالمرحلة الأولى تكون داخلية على صعيد البلد الرأسمالي نفسه باستعمال اليد العاملة الاتية من القطاع الزراعي المتأثر بالتغيرات العميقة، أما المرحلة الموالية فتكون خارجية أي بالتوسع الاستعماري ومد القواعد الرأسمالية للاستفادة من السواعد العاملة الأجنبية.

(٢) عبد الله البارودي، **المغرب الامبريالية والهجرة**، ترجمة المركز العربي للوثائق والدراسات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٩، ص. ٣٩-٤٠.

(٣) يعترف Robert Montagne رغم اعتباره من أهم منظري السياسة الكولونيالية التي تربط ظاهرة الهجرة بالاكتظاظ السكاني، على أن الأكثرية الساحقة من سكان المغرب أي ما يزيد عن تسعة أعشار تتألف من سكان البوادي. بينما يتوزع الحضريون في المدن التالية: فاس ٥٠٠٠٠ نسمة، الرباط ٢٠٠٠٠، سلا ١٠٠٠٠، مراكش ٦٠٠٠٠. انظر:

Robert Montagne, Révolution au Maroc, Editions France-Empire, Paris 1951, p.

(٤) عكس المغرب، ترجع جذور الهجرة الجزائرية نحو فرنسا إلى نهاية القرن التاسع عشر حيث وصل فوج لا بأس به من التجار الجزائريين ميناء مارسيليا سنة ١٨٧٠-١٨٧١.

(5) Mustaphba Belbah et Patrick Veglia, «Pour une Histoire des Marocains en France», Hommes et Migrations, n°1242 Mars-Avril 2003, p. 20.

أحمد أقلال، "الدواعي التاريخية والاجتماعية للهجرة المغربية"، أشغال ندوة **هجرة المغاربة إلى الخارج** بالناظور ١٩٩٩، مطبعة المعارف الجديدة الرباط ٢٠٠٠، ص٥١.

(٦) يتوزع هؤلاء المهاجرون الموسميون في الجزائر، تبعا لعددهم ولمناطقهم الجغرافية على الشكل التالي: منطقة وجدة (٣٥٠٠٠)، تازة (٢٠٠٠٠) تافيلالت (٢٠٠٠٠) ورزازات (٦٥٠٠) درعة (٣٠٠٠).

(7) Jean Bonnet et R. Bossard, «Aspects Géographique de l'émigration Marocaine vers l'Europe», Revue de Géographie du Maroc, n° 23-24, 1973, p8.

(٨) عمدت فرنسا على تشجيع الاستيطان في المناطق الزراعية، كما سهلت استحواذ الأوربيين على أغلب الوظائف والخدمات في المناطق الحضرية فقد كان يكفي أن يكون عمر الشخص أقل من ستين سنة ويتوفر على سجل عدلي نظيف، وشهادة طبية ليكون من المرشحين للتوجه إلى المغرب، عندئذ توفر له السلطات الفرنسية من ٢ إلى ١٠ هكتارات من الأرض وذلك حسب عدد الأبناء. وهكذا ففي سهل سوس وحده يشير Robert Montagne في مؤلفه Révolution au Maroc (ص٩٧) إلى أن ٤٥ ألف هكتار من الأراضي قد وضعت تحت تصرف الاستيطان حيث أن ٢٥٠٠٠ هكتار منها قد تحولت فعليًا إلى

مزارع للمعمرين. عبد الله البارودي، **المغرب الامبريالية والهجرة**، م،س، ذ، ص٤٥.

(9) Joany Ray, Les Marocains en France, Librairie du Recueil Sivey, Paris 1938.

(١٠) أنشأت وزارة الحرب هذه المصلحة بداية سنة ١٦١٦ بغية تسهيل هجرة عمال المستعمرات من أجل دعم المجهود الحربي الفرنسي وعلى غرارها سارت جل الوزارات Le Service Des Travailleurs Agricole (وزارة الفلاحة) Le Service de la Main d'œuvre (وزارة العمل).

(11) M. Belbah et P. Veglia, "Pour une Histoire des Marocains en France", Op.cit, p. 20.

(١٢) عبد الله البارودي، **المغرب الامبريالية والهجرة**، م.س.ذ، ص. ١٢.

(١٣) نفسه، ص. ١٣.

(14) Elkbir Atouf, «Les Migrations marocaines vers la France durant l'entre deux guerre», Revue Hommes et Migrations N°1247, Janvier-Février 2004, p. 50.

(١٥) تحرم فصول الظهير كذلك على المسؤولين في وسائل النقل البري والبحري والجوي نقل العمال المغاربة خارج المغرب إذا لم يكونوا متوفرين على الجواز السالف الذكر وتحملهم في حالة المخالفة مصاريف إعادة المعني بالأمر، كما تشدد في عقوباتها الزجرية في حالة الهجرة غير الشرعية برفع عقوبة الحبس من شهر إلى سنة وبغرامة أدناها ٥٠ فرنك إلى ٥ آلاف فرنك، وبهذا تكون قد ساوت في العقاب بين العامل والمسئول.

(16) M. Belbah et P. Veglia, «Pour une Histoire des Marocains en France», Op.cit, p. ٢١.

(١٧) عبد الله البارودي، المغرب **الامبريالية والهجرة**، م.س.ذ، ص. ١٦.

(١٨) واجهت فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية أزمة ديمغرافية بعد أن أثرت الحرب على البنية السكانية، وذلك من خلال وفيات الفئات العمرية في سن الجندية ٢٠-٤٠ أجبر السلطات الفرنسية على الاستعانة بمستعمراتها من أجل سد النقص الحاصل في الفئات العمرية في سن النشاط.

(19) M.Belbah et P.Veglia, «Pour une Histoire des Marocains en France», Op.cit, p. ٢٢.

(٢٠) عبد الله البارودي، **المغرب الامبريالية والهجرة**، م.س.ذ، ص. ١٨.

(٢١) يعزى هذا الركود بعد إصدار ظهير ٨ نونبر ١٩٤٩ الذي رفع في فصله العاشر عقوبة السجن إلى سنتين في حالة قيام عامل مغربي بمحاولة هجرة غير شرعية، ونتاجًا لهذه المعطيات لم تستقطب إعادة بناء أوربا الغربية في إطار مشروع "مارشال" إلا عددًا قليلاً من المغاربة في فرنسا، استقدمت معظمهم شركات صناعية بطرق ملتوية، وهكذا نرى أنه مع كل تشريع جديد تضاف تشديدات جديدة يُراد بها خفض المد الهجروي من جهة وسد الثغرات في التشريعات السابقة من جهة أخرى.

(22) Abdelkader Latreche, «Les Etudiants Maghrébins en Europe, Nouveau Visage de l'Immigration maghrébine: Cas de France», In «Les Dimensions Socioculturelles des Maghrébins Emigrés en Europe», Université de Tunis 2005, p. 245.

(٢٣) يعزى تطور التيار الهجروي للطلبة المغاربة إلى فرنسا، بالتحسن الذي عرفه أعداد المتعلمين بالمغرب فقد بلغ عدد المسجلين بالمرحلة الثانوية ٩٨,١٩٩ سنة ١٩٦٠ في شقي التعليم التقليدي والحديث ما حدا بأفواج مهمة من الطلبة المغاربة لتقديم ترشيحاتهم لاستكمال دراساتهم العليا بفرنسا بعد مرحلة الباكالوريا. انظر: عبد الله البارودي، **المغرب الامبريالية والهجرة**، م.س.ذ، ص. ٣٤-٣٥.

(24) Elkbir Atouf, «Une Communauté Prolétaire: les Juifs marocains de Saint-Fons 1919-1946», Archives Juifs, 2003/2, Vol.36, p. 122.

(٢٥) نصر شمالي وهشام الدجاني، **الظروف التاريخية للهجرات اليهودية**، سلسلة القسام الفكرية، دمشق ١٩٩٠، ص. ١٩٢.

(26) Larbi Talha, Le Salariat Immigré Dans La Crise La main-d'œuvre maghrébine en France (1921-1987), op.cit, p. 79.

(٢٧) فتحت ألمانيا أبوابها أمام الهجرة المغربية ابتداءً من سنة ١٩٦٠ حين استقبلت ١٠٠٠ عامل مغربي ثم ٢٥٠٠ عامل سنة ١٩٦٢، ثم تلتها بلجيكا حيث وفد إليها ٢٠٠ عامل سنة ١٩٦٢ ليرتفع العدد إلى ما يقارب ٢٠٠٠ عامل سنة ١٩٦٣، ثم تلتها هولندا حين استقبلت ١٠٠٠ عامل سنة ١٩٦٣ و٩٥٠٠ عامل سنة ١٩٦٦، لكن مع ذلك كله، يبقى التيار الرئيس لتدفق الهجرة العمالية المغربية متجها نحو فرنسا.

(٢٨) نشير على سبيل المثال أنه كانت توجه المؤسسات والمقاولات الفرنسية وكلائها بالمغرب إلى مناطق خاصةً بجهة الجنوب لاختيار مرشحين للشغل من ذوي الكفاءات الجسدية، وقد كان لها ذلك بحيث عملت -هذه المقاولات-على تشغيل ٤٠٠٠ مهاجر مغربي لفائدة مفاحم فرنسا بين سنتي ١٩٤٦ و 1948فقط.